



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

شباط 2022

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4638889 / 4639730 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
15	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
23	المالية العامة	ثالثاً
41	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، وذلك مقابل تراجع نسبته 1.5% خلال ذات الفترة من عام 2020. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 بنسبة 2.5%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.3% خلال ذات الشهر من عام 2021. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2021 ما نسبته 23.2% مقابل 23.9% خلال ذات الربع من عام 2020.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 17,887.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 39,614.3 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 30,207.1 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 39,616.8 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 2,164.9 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,283.8 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,508.9 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الأول 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,081.0 مليون دينار ليصل إلى 20,014.7 مليون دينار (62.6% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 794.3 مليون دينار، ليصل إلى 14,892.6 مليون دينار (46.6% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الأول 2021 ليصل إلى 34,907.3 مليون دينار (109.2% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 13,407.4 مليون دينار (42.0% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 14,523.0 مليون دينار (45.4% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 27,930.4 مليون دينار (87.4% من GDP مقابل 85.4% من GDP في نهاية عام 2020).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2021 بنسبة 17.8% لتبلغ 6,643.8 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 25.4% لتبلغ 15,345.1 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 31.9% ليصل إلى 8,701.3 مليون دينار مقارنة مع عام 2020. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بنسبة 188.4% لتصل إلى 171.8 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 129.7% لتصل إلى 50.3 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2021. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال عام 2021 بنسبة 1.0% لتصل إلى 2,412.1 مليون دينار مقارنة مع عام 2020. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,835.5 مليون دينار (12.1% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,775.5 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 14.8% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع 11.0% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2020. فيما سجل الاستثمار المباشر تدفق للداخل بلغ 269.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع 398.9 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2020. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2021 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 34,571.6 مليون دينار وذلك مقارنة مع 33,685.0 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 17,887.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 39,614.3 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 30,207.1 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 39,616.8 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 باستثناء سعر الفائدة على الودائع لأجل والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021. كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 باستثناء سعر الفائدة على القروض والسلف والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

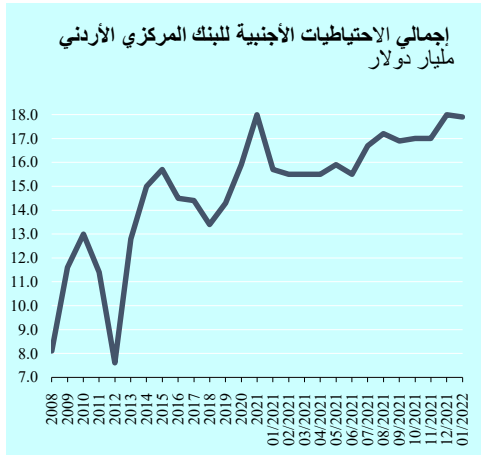
القطاع النقدي والمصرفي

شباط 2022

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 2,164.9 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 15,627.2 مليون دينار، مقابل 15,495.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أهم المؤشرات النقدية مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق			
نهاية كانون الثاني		2021	
2022	2021		
US\$ 17,887.7	US\$ 15,653.5	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 18,043.2
-0.9%	-1.7%		13.3%
9.4	8.5	التغطية بالأشهر	9.5
39,614.3	37,227.5	السيولة المحلية	39,509.2
0.3%	0.6%		6.7%
30,207.1	28,782.6	التسهيلات الائتمانية	30,028.5
0.6%	0.5%		4.9%
26,942.5	25,610.4	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	26,708.6
0.9%	0.3%		4.6%
39,616.8	36,967.1	إجمالي ودائع العملاء	39,522.3
0.2%	0.5%		7.4%
30,724.4	28,389.5	ودائع بالدينار	30,684.6
0.1%	0.6%		8.7%
8,892.4	8,577.6	ودائع بالعملات الأجنبية	8,837.7
0.6%	0.3%		3.3%
31,112.7	29,052.6	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	30,988.2
0.4%	0.7%		7.4%
24,764.5	22,877.6	ودائع بالدينار	24,723.7
0.2%	0.7%		8.9%
6,348.2	6,175.0	ودائع بالعملات الأجنبية	6,264.5
1.3%	0.5%		2.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.



الاحتياطيات الأجنبية

■ بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات

الأجنبية للبنك المركزي في نهاية

شهر كانون الثاني من عام 2022

ما مقداره 17,887.7 مليون

دولار، وبكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.4

شهرًا.

السيولة المحلية (M2)

■ بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 39.6 مليار

دينار، مقابل 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

◆ وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر

كانون الثاني من عام 2022 مع نهاية عام 2021، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما

مقداره 33.4 مليار دينار، مقابل 33.3 مليار دينار في نهاية عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

شباط 2022

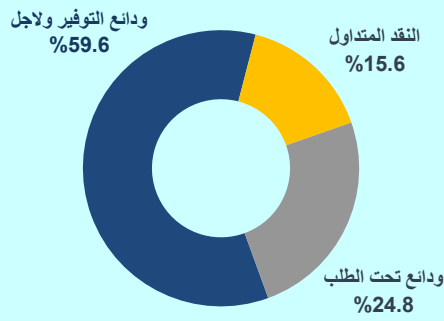
- بلغ حجم النقد المتداول في

نهاية شهر كانون الثاني من

عام 2022 ما مقداره 6.2

مليار دينار، وهذا الرصيد

الأهمية النسبية لمكونات السيولة المحلية لشهر كانون الثاني 2022



مماثل تقريباً للرصيد المسجل في نهاية عام 2021.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

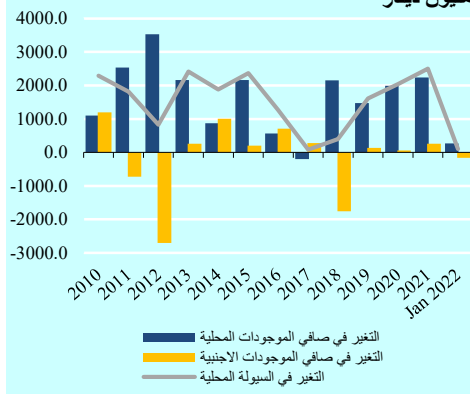
- بلغ رصيد صافي الموجودات

المحلية للجهاز المصرفي في

نهاية شهر كانون الثاني من

عام 2022 ما مقداره 32.0

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار



مليار دينار، بالمقارنة مع 31.7 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 7.7 مليار دينار. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 12.0 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

نهاية كانون الثاني			
2022	2021	2021	
7,657.8	7,381.4	7,822.5	الموجودات الأجنبية (صافي)
12,005.1	10,676.2	12,088.0	البنك المركزي
-4,347.3	-3,294.8	-4,265.5	البنوك المرخصة
31,956.5	29,846.1	31,686.7	الموجودات المحلية (صافي)
-5,133.7	-4,082.7	-5,239.4	البنك المركزي، منها:
1,227.6	844.6	1,185.3	الديون على القطاع العام (صافي)
-6,383.3	-4,950.3	-6,447.2	أخرى (صافي*)
37,090.2	33,928.8	36,926.1	البنوك المرخصة
13,176.2	12,213.9	13,319.0	الديون على القطاع العام (صافي)
27,767.4	26,327.9	27,535.9	الديون على القطاع الخاص
-3,853.3	-4,613.1	-3,928.8	أخرى (صافي)
39,614.3	37,227.5	39,509.2	السيولة المحلية (M2)
6,179.2	5,973.9	6,225.4	النقد المتداول
33,435.1	31,253.6	33,283.8	الودائع، منها:
6,424.9	6,240.8	6,328.7	بالعملات الأجنبية

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

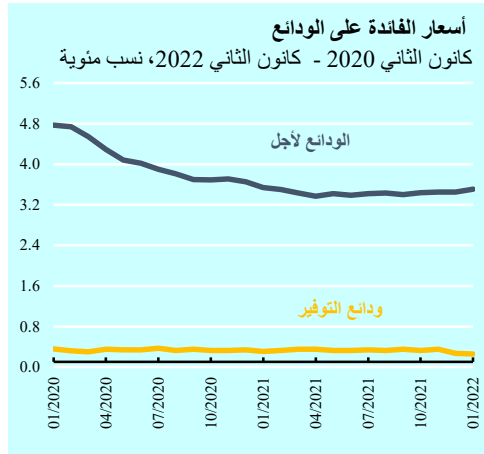
- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الماضي بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية			2021
كانون الثاني			2021
2.50	2.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.50
3.50	3.50	إعادة الخصم	3.50
3.25	3.25	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.25
2.00	2.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.00
2.50	2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	2.50
2.50	2.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
 - سعر إعادة الخصم: 3.50%.
 - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
 - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
 - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
 - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.
- اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس - COVID-19" المستجد" على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة، حيث قام بالإجراءات التالية:
- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
 - إبرام اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 850 مليون دينار، ولأجل تصل إلى سنة.
 - استحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%، وتم لاحقاً في شهر آذار 2021 رفع سقف البرنامج ليصبح 700 مليون دينار.

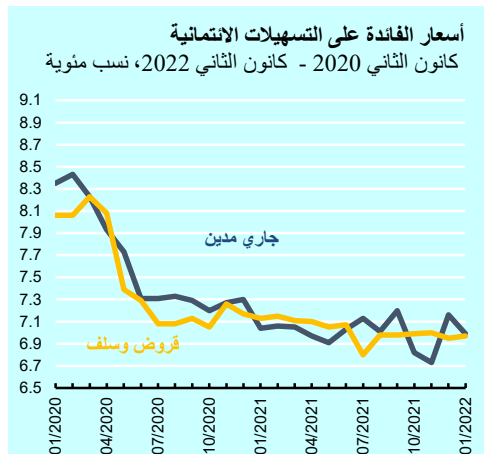


■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 3.51%.

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 0.26%.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 0.23%.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 6.99%.

القطاع النقدي والمصرفي

شباط 2022

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)			
التغير/ نقطة	كانون الثاني	2021	2021
أساس	2022	2021	2021
الودائع			
تحت الطلب	0.23	0.30	0.26
توفير	0.26	0.31	0.27
لأجل	3.51	3.54	3.45
التسهيلات الائتمانية			
كمبيالات وأسناد مخصومة	7.32	8.38	7.99
قروض وسلف	6.97	7.13	6.95
جاري مدين	6.99	7.04	7.16
الإقراض لأفضل العملاء	8.37	8.33	8.37
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.			

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 بمقدار 67 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 7.32%.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 6.97%.

- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما نسبته 8.37%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 بما مقداره 178.6 مليون دينار، أو ما نسبته (0.6%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021، مقارنة مع ارتفاع بلغ 143.5 مليون دينار، أو ما نسبته (0.5%) خلال نفس الشهر من عام 2021.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 233.9 مليون دينار (0.9%)، والمؤسسات العامة بمقدار 7.5 مليون دينار (1.1%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 1.6 مليون دينار (0.2%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 53.9 مليون دينار (3.0%)، كما انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 10.5 مليون دينار (8.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

مستوى التصنيف: عام

الودائع لدى البنوك المرخصة

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 39.6 مليار دينار، مقابل 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 30.7 مليار دينار، و 8.9 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 30.7 مليار دينار للودائع بالدينار و 8.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2021.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2021. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 حوالي 111.6 مليون دينار، مقارنة مع 212.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2021، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,963.6 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 86.6 مليون سهم، بالمقارنة مع 199.7 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2021، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,538.2 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

بلغ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 2,164.9 نقطة، بالمقارنة مع 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021، أي

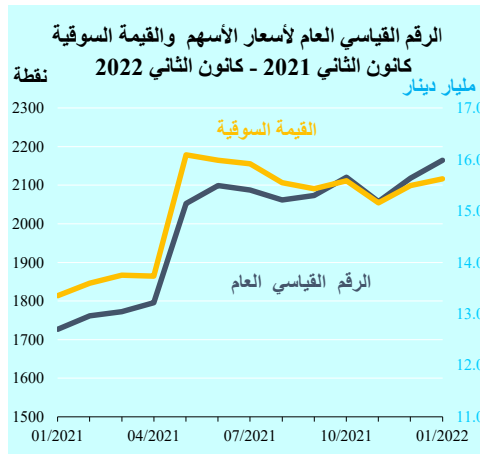
الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة			
كانون الثاني			
2022	2021	2021	الرقم القياسي العام
2,164.9	1,726.8	2,118.6	
2,694.4	2,277.5	2,604.5	القطاع المالي
3,590.6	2,260.9	3,665.9	قطاع الصناعة
1,345.1	1,148.4	1,327.4	قطاع الخدمات

المصدر: بورصة عمان.

بارتفاع قدره 46.3 نقطة (2.2%). وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 89.9 نقطة (3.5%)، وقطاع الخدمات بمقدار 17.7 نقطة (1.3%). في المقابل، انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم لقطاع الصناعة بمقدار 75.3 نقطة (2.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2022 ما مقداره 15.6 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 131.5 مليون دينار (0.8%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 443.6 مليون



دينار (3.4%) خلال نفس الشهر من عام 2021.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 تدفقاً سالباً بلغ 5.0 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 ما قيمته 11.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 16.2 مليون دينار. أما

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
كانون الثاني			
2022	2021	2021	
111.6	212.1	1,963.6	حجم التداول
5.3	10.1	7.9	معدل التداول اليومي
15,627.2	13,351.4	15,495.7	القيمة السوقية
86.6	199.7	1,538.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)
-5.0	-1.7	-60.9	صافي استثمار غير الأردنيين
11.2	73.2	220.2	شراء
16.2	74.9	281.1	بيع
المصدر: بورصة عمان.			

خلال عام 2021، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 60.9 مليون دينار.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2021 نمواً بنسبة 2.7%، وذلك مقابل تراجع نسبته 2.2% خلال ذات الربع من عام 2020. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.2% خلال الربع الثالث من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 3.1% خلال ذات الربع من عام 2020.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 نمواً نسبته 2.1%، مقابل تراجع نسبته 1.5% خلال نفس الفترة من العام السابق. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2020.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بنسبة 2.5%، مقابل تراجع نسبته 0.3% خلال ذات الشهر من عام 2021.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2021 ما نسبته 23.2% (21.2% للذكور و30.8% للإناث)، وذلك مقابل 23.9% (21.2% للذكور و33.6% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2020. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 61.9%) و20-24 سنة (46.1%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2019-2021، %

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2019				
2.0	1.7	1.9	2.1	2.0
3.8	3.3	3.5	4.0	3.7
2020				
1.3	-3.6	-2.2	-1.6	-1.6
3.0	-4.7	-3.1	-1.9	-1.8
2021				
0.3	3.2	2.7	-	-
0.5	4.7	4.2	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار

السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.1% خلال

الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021،

بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.5% خلال

ذات الفترة من عام 2020. ولدى استبعاد

بند "صافي الضرائب على المنتجات"

(والذي سجل نمواً بنسبة 2.2% خلال

الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقابل

تراجع نسبته 2.7% خلال ذات الفترة من

عام 2020). فإن GDP بأسعار الأساس

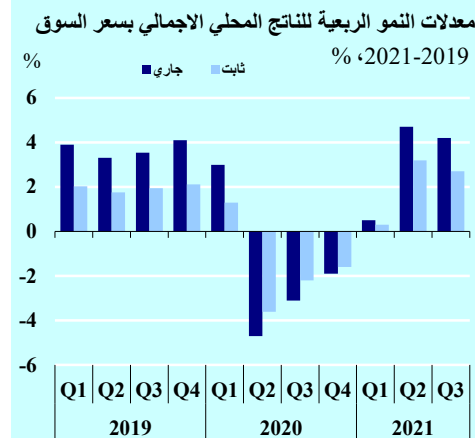
الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال

الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، مقابل

تراجع نسبته 1.4% خلال ذات الفترة من

عام 2020. أما GDP مقاساً بأسعار

السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.1%،



مقابل تراجع نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2020، وذلك في ضوء نمو المستوى

العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.0% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021

مقابل تراجع نسبته 0.2% خلال ذات الفترة من عام 2020.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2020 كانون ثاني - أيلول	2021 كانون ثاني - أيلول	2020 كانون ثاني - أيلول	2021 كانون ثاني - أيلول
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	-1.5	2.1	-1.5	2.1
الزراعة	1.7	3.0	0.1	0.1
الصناعات الاستخراجية	-0.1	10.1	0.0	0.2
الصناعات التحويلية	-2.8	2.1	-0.5	0.4
الكهرباء والمياه	-1.4	1.6	0.0	0.0
الإنشاءات	-4.1	3.0	-0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	-2.2	2.0	-0.2	0.2
المطاعم والفنادق	-8.1	2.0	-0.1	0.0
النقل والتخزين والاتصالات	-5.0	1.8	-0.4	0.1
خدمات المال والتأمين	3.0	4.1	0.2	0.3
العقارات	0.7	1.5	0.1	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	-3.0	0.7	-0.3	0.1
منتجات الخدمات الحكومية	1.1	1.4	0.2	0.2
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	-2.6	1.4	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، مدفوعاً، في جانب منه، بالتحسن الكبير في مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الكلية، والعودة التدريجية للعمل في كافة القطاعات الاقتصادية خلال هذه الفترة.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021،

فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الصناعات الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجات الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات ما نسبته 62.0% من

معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية خلال عام 2021 تحسناً واضحاً في أدائها، أبرزها "المساحات المرخصة للبناء" بنسبة (52.9%)، و"الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية" بنسبة (6.6%)، و"الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (13.6%)، و"عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" بنسبة (108.7%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*			
نسب مئوية	المؤشر	2020	الفترة المتاحة
2021			
13.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-13.8	العام كاملاً
-10.2	المنتجات الغذائية	-19.5	
-3.6	منتجات التبغ	3.0	
106.5	منتجات نفطية مكررة	-16.7	
-6.3	صنع الملابس	-29.8	
0.7	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	13.7	
2.5	المنتجات الكيماوية	13.4	
6.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	1.3	
25.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	55.4	
6.4	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	0.9	
4.3	إنتاج البوتاس	-1.3	
52.9	المساحات المرخصة للبناء	-19.2	
46.8	حجم التداول في سوق العقار	-26.2	
14.2	إنتاج الفوسفات	-5.2	
89.8	عدد المغادرين	-76.6	
108.7	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-77.2	
20.4	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-40.3	

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني
للأعوام (2015-2022)، %

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بنسبة 2.5%، مقابل تراجع نسبته 0.3% خلال ذات الشهر من عام 2021، وجاء ذلك محصلة لما يلي:

• ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 16.4%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 21.1% خلال شهر كانون الثاني من عام 2021، متأثراً بعوامل الطلب والعرض الناجمة عن أحوال الطقس غير الاعتيادية التي سادت بعض أيام هذا الشهر.

- مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 6.9%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.0% خلال شهر كانون الثاني من عام 2021.

- بند اللحوم والدواجن، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7% خلال شهر كانون الثاني من عام 2021.

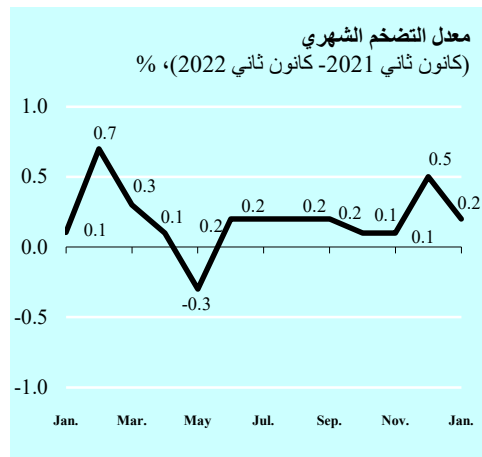
معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني لعامي 2021 - 2022

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)
2022	2021	2022	2021
جميع المواد	100.0	2.5	-0.3
(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	3.5	-0.2
الغذاء	23.8	3.9	-0.2
الحبوب ومنتجاتها	4.2	2.0	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	4.5	0.1
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	1.2	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	0.6	0.1
الزيوت والدهون	1.7	5.7	0.1
الفواكه والمكسرات	2.6	2.3	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	16.4	-0.7
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	0.0	0.3
المشروبات الكحولية	0.0	0.6	0.0
التبغ والسجائر	4.4	0.0	0.3
(3) الملابس والأحذية والملابس	3.4	0.3	0.0
الأحذية	0.7	-0.2	0.0
(4) المساكن، منها: الإيجارات	23.8	0.9	-0.2
الوقود والإنارة	4.7	4.5	-0.5
(5) الأجهزة والمعدات المنزلية	4.9	1.4	0.0
(6) الصحة	4.0	-1.8	0.2
(7) النقل	16.0	6.9	-0.5
(8) الاتصالات	2.8	0.0	0.1
(9) الثقافة والترفيه	2.6	5.0	0.0
(10) التعليم	4.3	1.2	0.0
(11) المطاعم والفنادق	1.8	0.4	0.1
(12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	0.7	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 1.7 نقطة مئوية خلال شهر كانون الثاني من عام 2022، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 1.0 نقطة مئوية خلال ذات الشهر من عام 2021.

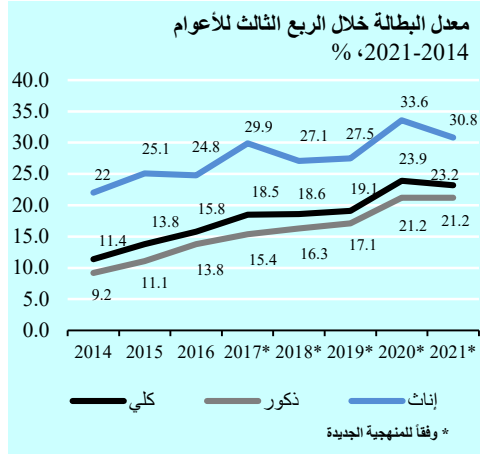
- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "المشروبات والمرطبات" (2.7%)، والصحة (1.8%)، وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات مجتمعة بخفض معدل التضخم بواقع 0.1 نقطة مئوية خلال شهر كانون الثاني من عام 2022، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.2 خلال ذات الشهر من عام 2021.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون الأول 2021)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها

"الخضروات والبقول الجافة" (4.6%)، والنقل (0.6%) من جهة، وتراجع أسعار عدد آخر من المجموعات والبنود، أبرزها "اللحوم والدواجن" (1.5%)، و"المشروبات غير الكحولية" (0.3%)، من جهة أخرى.

سوق العمل



■ بلغ معدل البطالة ما نسبته 23.2%

(21.2% للذكور و 30.8% للإناث) خلال الربع الثالث من عام

2021، وذلك مقابل 23.9%

(21.2% للذكور و 33.6% للإناث) خلال ذات الربع من عام

2020.

■ ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع

الثالث من عام 2021 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 61.9%) و 20-24 سنة

(بواقع 46.1%).

■ وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس

فأعلى) ما نسبته 27.8% خلال الربع الثالث من عام 2021.

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة

فأكثر) ما نسبته 34.4% (54.4% للذكور و 14.5% للإناث)، بالمقارنة مع 34.4%

(53.5% للذكور و 14.9% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2020.

■ بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.4%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,487.4 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,767.6 مليون دينار (6.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. وفي حال استثناء المنح الخارجية (583.9 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 2,071.3 مليون دينار (7.1% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 2,479.8 مليون دينار (8.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,509.0 مليون دينار، ليصل إلى 20,442.7 مليون دينار (63.8% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,807.1 مليون دينار (43.1% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 811.8 مليون دينار، ليصل إلى 14,910.1 مليون دينار (46.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 14,540.5 مليون دينار (45.4% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2021 بمقدار 2,320.8 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 35,352.8 مليون دينار (110.3% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,347.6 مليون دينار (88.5% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).

■ أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2021 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 بمقدار 120.6 مليون دينار، أو ما نسبته 24.9%، لتبلغ 605.6 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2021، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 951.5 مليون دينار، أو ما نسبته 15.0%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2020، لتصل إلى 7,303.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 1,079.8 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 128.3 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2021 (بالمليون دينار والنسب المئوية)

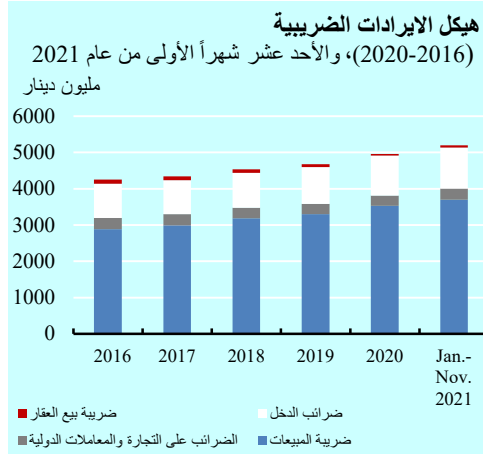
(بالمليارات دينار واسباب السوية)						
معدل النمو	كانون الثاني - تشرين الثاني		معدل النمو	تشرين الثاني		
	2021	2020		2021	2020	
15.0	7,303.1	6,351.6	24.9	605.6	485.0	الإيرادات العامة
19.1	6,719.2	5,639.4	24.4	595.3	478.6	الإيرادات المحلية، منها:
15.1	5,193.6	4,511.8	27.0	468.6	369.0	الإيرادات الضريبية، منها:
16.2	3,695.0	3,180.4	25.5	383.6	305.7	ضريبة المبيعات
35.5	1,519.0	1,121.0	15.9	126.3	109.0	الإيرادات الأخرى
-18.0	583.9	712.2	60.9	10.3	6.4	المنح الخارجية
8.3	8,790.5	8,119.2	8.8	809.1	743.7	إجمالي الإنفاق
4.9	7,926.2	7,557.9	9.0	718.0	658.6	النفقات الجارية
54.0	864.3	561.3	7.1	91.1	85.1	النفقات الرأسمالية
-	-1,487.3	-1,767.6	-	-203.5	-258.7	العجز/ الوفر المالي بعد المنح
-	-5.1	-6.2	-	-	-	العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 1,079.8 مليون دينار، أو ما نسبته 19.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 6,719.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 681.8 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 398.0 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية



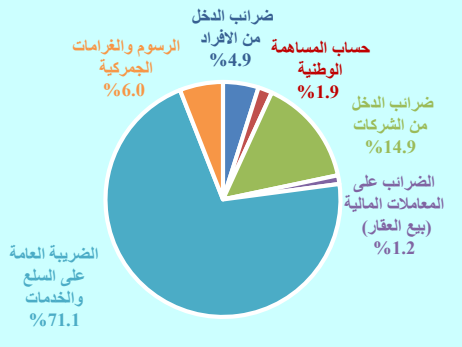
ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 681.8 مليون دينار، أو ما نسبته 15.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 5,193.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 77.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة

العامة على السلع والخدمات بمقدار 514.6 مليون دينار، أو ما نسبته 16.2%، لتبلغ 3,695.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 71.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساسي، نتيجة لارتفاع حصيلته ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 242.4 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 186.4 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 45.1 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 40.7 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 86.6 مليون دينار، أو ما نسبته 8.3%، لتصل إلى 1,127.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 21.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساسي، نتيجة لارتفاع حصيلته إيرادات حساب المساهمة الوطنية، الذي تم إدراجه ضمن القانون المعدل

الأهمية النسبية لبنود الإيرادات الضريبية
خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021



لقانون ضريبة الدخل، بمقدار 34.2 مليون دينار، أو ما نسبته 52.0%، لتصل إلى 100.0 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 13.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.6%، لتبلغ 254.4 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات

ومشروعات أخرى بمقدار 38.8 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 68.6% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 772.7 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 56.5 مليون دينار، أو ما نسبته 22.3%، لتصل إلى 309.4 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 24.2 مليون دينار، أو ما نسبته 64.0%، لتصل إلى 62.0 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

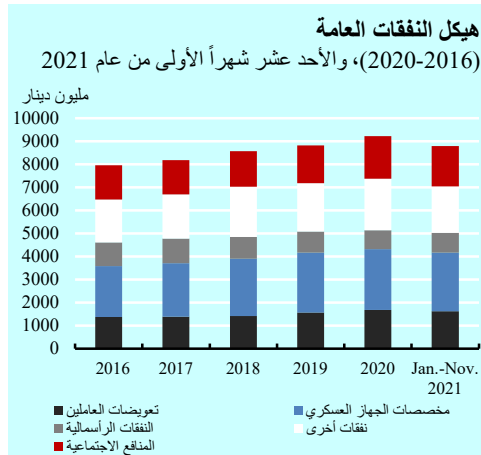
- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 398.0 مليون دينار، أو ما نسبته 35.5%، لتصل إلى 1,519.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 213.7 مليون دينار لتبلغ 767.3 مليون دينار، وارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 99.3 مليون دينار لتبلغ 310.8 مليون دينار (منها 291.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 190.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020)، وارتفاع الإيرادات المختلفة بمقدار 85.0 مليون دينار لتبلغ 440.9 مليون دينار.

- حافظت الاقتطاعات التقاعدية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 على مستواها المسجل خلال نفس الفترة من عام 2020، والبالغة 6.6 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 128.3 مليون دينار، أو ما نسبته 18.0%، لتصل إلى 583.9 مليون دينار، مقابل 712.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020.

■ النفقات العامة



ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2021، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020، بمقدار 65.4 مليون دينار، أو ما نسبته 8.8%، لتبلغ 809.1 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 671.3 مليون دينار، أو ما

نسبته 8.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 8,790.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 54.0%، والنفقات الجارية بنسبة 4.9%.

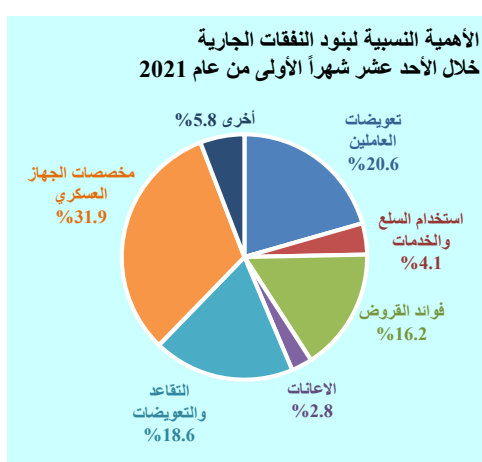
◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 368.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.9%، لتصل إلى ما مقداره 7,926.2 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 90.2% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 10.2 نقطة مئوية، ليصل إلى

84.8% مقابل 74.6% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 137.6 مليون دينار، ليبلغ 1,282.9 مليون دينار.

- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 125.1 مليون دينار، لتصل إلى 1,629.9 مليون دينار .



- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 92.8 مليون دينار، لتصل إلى 2,528.4 مليون دينار.

- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 51.1 مليون دينار، ليبلغ 326.8 مليون دينار.

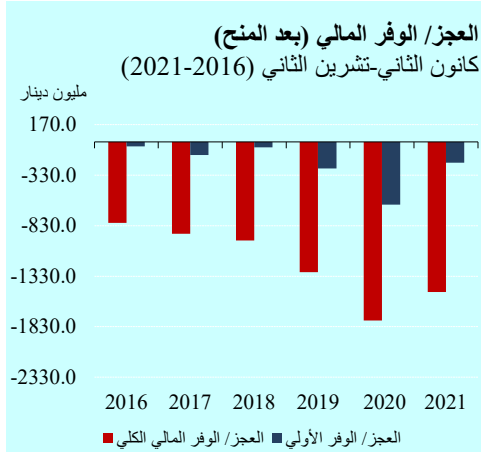
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 18.2 مليون دينار، لتصل إلى 1,476.3 مليون دينار.

- انخفاض بند الإعانات بمقدار 64.6 مليون دينار، ليصل إلى 219.0 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 303.0 مليون دينار، أو ما نسبته 54.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتصل إلى 864.3 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي



◆ انخفض العجز المالي الكلي

للموازنة العامة، بعد المنح

الخارجية، بمقدار 280.2 مليون

دينار خلال الأحد عشر شهراً

الأولى من عام 2021، ليصل الى

ما مقداره 1,487.4 مليون دينار

(5.1% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,767.6 مليون دينار (6.2% من GDP)

خلال نفس الفترة من عام 2020. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي

للموازنة العامة 2,071.3 مليون دينار (7.1% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره

2,479.8 مليون دينار (8.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

◆ حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً

منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 788.4

مليون دينار (2.7% من GDP) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021،

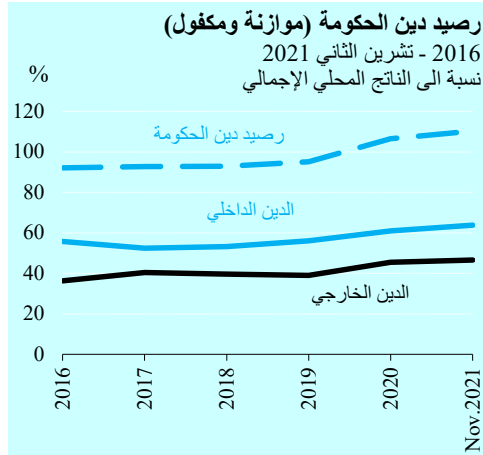
بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 1,334.5 مليون دينار (4.7% من GDP) خلال نفس

الفترة من عام 2020. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً

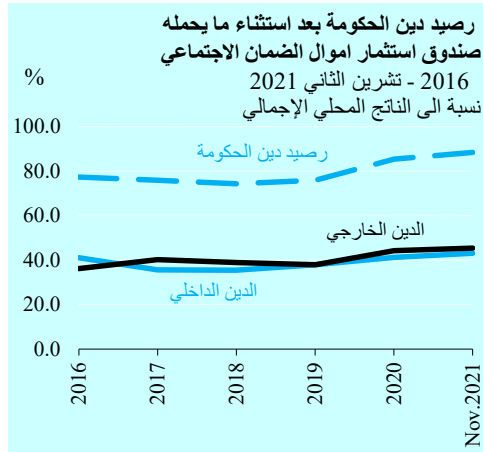
مقداره 204.5 مليون دينار (0.7% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 622.3

مليون دينار (2.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

رصيد دين الحكومة



ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,509.0 مليون دينار، ليصل إلى 20,442.7 مليون دينار (63.8% من GDP مقابل 61.0% من GDP في نهاية 2020). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,513.6 مليون دينار، وانخفاض الدين الداخلي المكفول بمقدار 4.7 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما



في نهاية عام 2020، ليصلا إلى 18,008.3 مليون دينار و 2,434.4 مليون دينار، على الترتيب.

ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 1,023.1 مليون دينار، ليبلغ 13,807.1 مليون دينار (43.1% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 811.8 مليون دينار، ليصل إلى 14,910.1 مليون دينار (46.5% من GDP مقابل 45.5% من GDP في نهاية عام 2020). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 71.2% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 12.1%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 6.9%، تلاه الدينار الكويتي (4.1%)، والين الياباني (3.7%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تشرين الثاني 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 825.3 مليون دينار، ليبلغ 14,540.5 مليون دينار (45.4% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2021 بمقدار 2,320.8 مليون دينار، ليصل إلى 35,352.8 مليون دينار (110.3% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 28,347.6 مليون دينار (88.5% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بمقدار 27.2 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتبلغ 1,757.2 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,344.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 412.5 مليون دينار).

□ الإجراءات المالية والسعرية لعام 2022

◆ آذار

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتثبيت أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، ورفع أسعار زيت الوقود ووقود الطائرات بأنواعه والاسفلت، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2022		السعر / الوحدة	المادة
	آذار	شباط		
0.0	850	850	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
0.0	1,085	1,085	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
0.0	1,235	1,235	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
0.0	615	615	فلس/ لتر	السولار
0.0	615	615	فلس/ لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/ اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
6.9	491.3	459.6	دينار/ طن	زيت الوقود (1%)
7.5	589	548	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
7.4	594	553	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
7.2	609	568	فلس/ لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
7.0	486.2	454.5	دينار/ طن	الاسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2022/3/1.

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2022.

◆ شباط

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2022.

◆ كانون الثاني

■ تخفيض وتوحيد شرائح التعرفة الجمركية على السلع، والذي يستثنى منه سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول، لتصبح 4 فئات (معفاة، 5%، 15%، 25%)، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40%، وعلى النحو التالي:

- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 1% لتصبح معفاة.
- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 6.5% و 10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.
- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 25% و 30% و 35% و 40% لتصبح خاضعة لنسبة 5%، باستثناء (المواد الغذائية، والقطاعات الهندسية والإنشائية، والأثاث) التي لها مثال محلي، لتخضع للنسبة التالية:
 - 25% حتى تاريخ 2024/12/31.
 - 20% من تاريخ 2025/1/1.
 - 15% من تاريخ 2027/1/1.
- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على السلع المخصصة لاستهلاك طلبية المدارس (الكيب، الويفر، البسكويت)، لتصبح خاضعة لنسبة 5% بدلاً من 16%.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2022.
- انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء المتخذ في شهر تموز 2018، الذي تم بموجبه تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهابيرد) ورفعها بشكل تدريجي خلال الفترة (2018-2021)، لتصبح الضريبة الخاصة المفروضة عليها 55%، وذلك اعتباراً من 2022/1/1.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2022، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 350 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:
 - استيفاء مبلغ 225 دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيطات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.
 - استيفاء مبلغ 800 دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي أو قطاع الإنشاءات أو التحميل و التنزيل أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.

- استيفاء رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، وعلى النحو التالي:

- مبلغ 2,150 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة سنة.
- مبلغ 1,250 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ستة أشهر.
- مبلغ 645 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ثلاثة أشهر.

□ الإجراءات المالية والسعيرية لعام 2021

◆ كانون الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الأول 2021.
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2022/3/31.

◆ تشرين الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الثاني 2021.

◆ تشرين الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الأول 2021.

◆ أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2021.
- إقرار قانون ملحق لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2021، وقد تضمن منحة خارجية إضافية بقيمة 263.0 مليون دينار (منحة أمريكية) لتغطية كلف الإجراءات التحفيزية والتخفيفية التي أعلنت عنها الحكومة في وقت سابق لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث توزعت بواقع 78.5 مليون دينار لتغطية نفقات جارية، و184.5 مليون دينار لتغطية نفقات رأسمالية.

◆ آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2021.

◆ تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2021.

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على عجائن الورق والكرتون المستخدمة في تصنيع الأطباق التي يوضع فيها البيض، والكرتون الذي يعاد تصنيعه أو تدويره ويستخدم لصناعة أطباق البيض، وأطباق البيض الكرتونية، لتصبح خاضعة لنسبة ضريبية مخفضة تبلغ 4%.

◆ حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2021.

- أصدر رئيس الوزراء أمر دفاع يقضي بوضع حد أعلى لتكاليف أجور نقل البضائع المستوردة حتى مكان إدخالها لغايات تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة إلى المملكة، وذلك اعتباراً من 2021/7/1 ولغاية 2021/12/31، على النحو التالي:

مصدر البضائع	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 20 قدم	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 40 قدم
شرق آسيا والشرق الأقصى	2,000	4,000
أوروبا	1,500	3,000
أمريكا	1,700	3,400

- قرر مجلس الوزراء إعفاء الأردنيين المشاركين في برنامج "أردننا جنة" من رسوم دخول المواقع الأثرية والسياحية حتى تاريخ 2021/12/31.

- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2021/12/31.

◆ أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2021.

◆ نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2021.

◆ آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2021.

- إطلاق حزمة تحفيزية وتخفيفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والمواطنين، حتى نهاية العام الجاري، لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، بقيمة 448 مليون دينار (1.4% من الناتج)، موزعة على 423 مليون دينار من وزارة المالية، و25 مليون دينار من مؤسسة الضمان الاجتماعي.

- تخفيض وتوحيد الرسوم الجمركية على الطرود البريدية المعدة للاستخدام الشخصي التي لا تزيد قيمتها عن 200 دينار، ورفع سقف قيمة الطرود الخاضعة للتخفيض بمقدار الضعف، لتصبح رسماً موحداً بنسبة 10% من القيمة، وبحد أدنى 5 دنانير، بدلاً من 5 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 50 دينار و10 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 100 دينار. إضافة إلى اتخاذ إجراءات تبسيطية أخرى في مجال التجارة الإلكترونية بهدف التسهيل على المواطنين وتشجيع قطاع اللوجستيات وشريحة الرياديين في مجال التجارة الإلكترونية وتسريع عملية التخليص.

◆ شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2021.

◆ كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2021.

■ في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 45%، وذلك اعتباراً من 2021/1/1.

■ قرر مجلس الوزراء تخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخازن بمقدار 200 دينار من أصل 400 دينار ولمدة ثلاثة شهور من تاريخ صدور القرار.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2022

◆ شباط

■ التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 4.13 مليون يورو، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل، الذي تنفذه المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2021

◆ كانون الأول

■ التوقيع على أربع اتفاقيات منح تنموية مقدمة من الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي من خلال بنك الاعمار الالمانى (KfW)، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 86 مليون يورو، وذلك لدعم قطاعي المياه والصرف الصحي والتعليم.

■ التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر بقيمة 70 مليون يورو مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، وذلك لتمويل مشروع زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية في وادي الأردن، وتوفير المياه للاستخدامات المتعددة كالمنزلية والصناعية، وتقليل فاقد المياه، وتوفير المياه الصالحة للشرب في عمان واربد.

■ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الايطالية، بقيمة 990 ألف يورو، وذلك لتنفيذ مشروع مبادرة الإنتاج والاستخدام المستدامين للموارد الزراعية الطبيعية في محافظة معان.

- التوقيع على اتفاقيتي منح ومساعدات تنموية مقدمتين من الحكومة الأمريكية، بقيمة 597 مليون دولار، وذلك كجزء من برنامج المساعدات الاقتصادية الحكومية الأمريكية للحكومة الأردنية للعام 2021، والبالغة 1.2 مليار دولار.
- التوقيع على اتفاقية المرحلة الأولى من قرض ميسر بقيمة 50 مليون يورو مقدم من بنك الاعمار الالمانى (KfW)، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء المدارس الحكومية الجديدة، وذلك ضمن برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي الجديد للأعوام 2021 – 2023.

◆ تشرين الثاني

- التوقيع على مذكرات تفاهم بين الحكومتين الأردنية واليابانية، تقدم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بموجبها قرض بقيمة 100 مليون دولار، لدعم الموازنة العامة ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها المملكة ولتعزيز الحماية الاجتماعية.
- التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر بقيمة 30 مليون يورو مقدم من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، وذلك لبناء محطة حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الغباوي.
- التوقيع على اتفاقيتي مساعدات تنموية بقيمة 80 مليون دولار مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وذلك في إطار مساندة جهود الحكومة للتنمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال الطاقة، وكذلك دعم لخطوة الاستجابة الاردنية للأزمة السورية في قطاع الصحة.

◆ آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من صندوق قطر للتنمية، بقيمة 6.7 مليون دولار، وذلك لتطوير وتعزيز قطاع التعليم من خلال تأهيل وتحسين القدرات التعليمية للشباب.

◆ تموز

- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تمويل مقدمة من البنك الدولي، بقيمة إجمالية 853.8 مليون دولار، وذلك لدعم جهود الحكومة في مجال منظومة الحماية الاجتماعية وتنفيذ أجندة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة التعافي للاقتصاد من خلال دعم البرامج التي تدعم استمرارية فرص التشغيل وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص ودعم تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.

- التوقيع على اتفاقيات منحة لتوفير لقاحات فيروس كورونا مقدمة من جمعية قطر الخيرية، بقيمة 10 مليون ريال، وذلك لدعم جهود الحكومة في توفير اللقاحات للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين.
- التوقيع على أربع اتفاقيات مساعدات تنمية مقدمة من بنك الإعمار الألماني (KfW)، بقيمة 89 مليون يورو، منها 15 مليون يورو منح، و74 مليون يورو قروض ميسرة جداً، وذلك لدعم مشاريع تنمية ذات أولوية في قطاعي المياه والبيئة.

◆ أيار

- التوقيع على اتفاقية مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الإيطالية بقيمة 235.0 مليون يورو، التي تأتي ضمن البرنامج التأشيري للمساعدات الإيطالية للأردن للفترة (2021-2023)، توزعت على النحو التالي:
 - 30 مليون يورو منحة لتمويل مشاريع تنمية للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين السوريين.
 - 20 مليون يورو اتفاقية مبادلة دين لتمويل مشاريع تعزز من التنمية الشاملة والمستدامة.
 - 185 مليون يورو قروض ميسرة، يخصص منها 50 مليون يورو لمشروع ناقل المياه الوطني، و85 مليون يورو لدعم القطاع الصحي، و50 مليون يورو لدعم القطاع الزراعي.

◆ نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.8 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز الحماية الأمنية في المناطق الحدودية.

◆ كانون الثاني

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 22.9 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع تأهيل محطة زي لتزويد مياه الشرب لمحافظة العاصمة عمان والبلقاء.
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 59 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الصحة/ الرعاية الصحية العامة للاستجابة لتداعيات جائحة كورونا.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الأول من عام 2021 بنسبة 13.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 646.6 مليون دينار، أما خلال عام 2021 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 17.8% مقارنة مع عام 2020 لتصل إلى 6,643.8 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون الأول من عام 2021 بنسبة 37.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 1,523.5 مليون دينار، أما خلال عام 2021 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 25.4% مقارنة مع عام 2020 لتصل إلى 15,345.1 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر كانون الأول من عام 2021 ارتفاعاً نسبته 62.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 876.9 مليون دينار، أما خلال عام 2021 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 31.9% مقارنة مع عام 2020 ليصل إلى 8,701.3 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بنسبة 188.4% لتبلغ 171.8 مليون دينار مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021. فيما ارتفعت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 بنسبة 129.7% لتصل إلى 50.3 مليون دينار مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2021 بنسبة 1.0% مقارنة مع عام 2020 لتصل إلى 2,412.1 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,835.5 مليون دينار (12.1% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع عجز مقداره 1,775.5 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 14.8% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع عجز نسبته 11.0% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

القطاع الخارجي

شباط 2022

- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل مقداره 269.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، مقارنة مع تدفق مماثل بلغ قيمته 398.9 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2020.
- سجل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2021 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 34,571.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 33,685.0 مليون دينار في نهاية عام 2020.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 995.4 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 3,109.7 مليون دينار خلال عام 2021، سجل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 4,105.1 مليون دينار مقارنة مع عام 2020 ليبلغ 21,384.6 مليون دينار.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار

معدل النمو (%)	كانون الثاني - كانون الأول		
	2021	2020	
			الصادرات الوطنية
30.0	1,586.5	1,220.5	الولايات المتحدة الأمريكية
47.8	906.6	613.5	الهند
27.3	733.4	576.2	السعودية
-7.3	412.0	444.4	العراق
-12.1	160.8	183.0	الإمارات
-0.9	159.5	160.9	الكويت
48.0	127.0	85.8	مصر
			المستوردات
50.0	2,282.2	1,521.5	السعودية
15.9	2,229.2	1,924.2	الصين
125.9	1,014.2	448.9	الإمارات
1.2	987.9	976.2	الولايات المتحدة الأمريكية
4.1	544.2	522.9	ألمانيا
19.2	505.8	424.2	مصر
23.6	490.5	396.9	تركيا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار

كانون الثاني – كانون الأول				
معدل النمو (%)	2021	معدل النمو (%)	2020	
2021/2020	القيمة	2020/2019	القيمة	
23.8	21,384.6	-7.1	17,279.5	التجارة الخارجية
17.8	6,643.8	-4.5	5,639.8	الصادرات الكلية
19.7	6,039.5	1.0	5,044.1	الصادرات الوطنية
1.4	604.3	-34.5	595.7	المعاد تصديره
25.4	15,345.1	-10.1	12,235.4	المستوردات
31.9	-8,701.3	-14.4	-6,595.6	الميزان التجاري

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2021 ارتفاعاً نسبته 17.8% لتصل إلى 6,643.8 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 995.4 مليون دينار (19.7%) لتصل 6,039.5 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 8.6 مليون دينار (1.4%) لتصل إلى 604.3 مليون دينار.

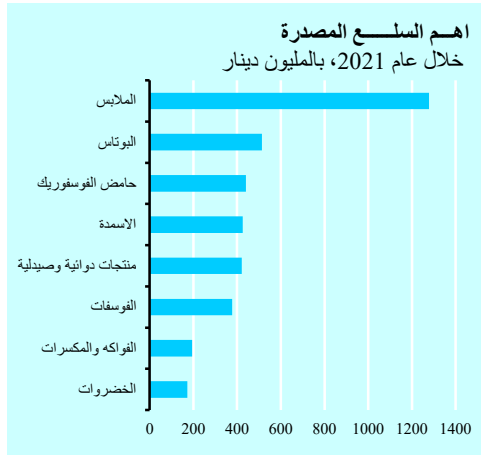
◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 200.1 مليون دينار (83.2%)، لتصل إلى 440.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا على ما نسبته 94.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

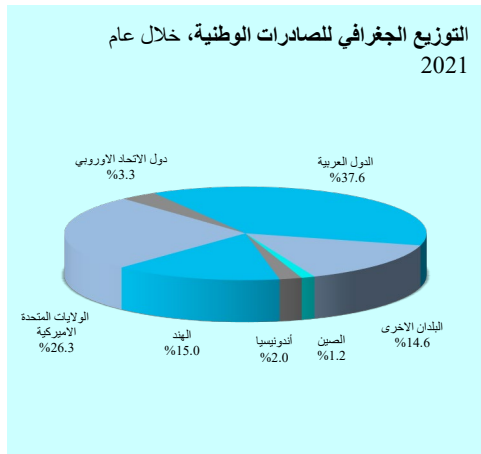
أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال عامي 2020 و2021، مليون دينار

معدل النمو (%)	2021	2020	
19.7	6,039.5	5,044.1	إجمالي الصادرات الوطنية
10.1	1,277.6	1,160.7	الملابس
7.9	1,095.9	1,015.4	الولايات المتحدة الأمريكية
34.9	513.1	380.3	البوتاس
3.0	95.1	92.3	الهند
76.1	57.4	32.6	مصر
119.2	55.9	25.5	إندونيسيا
-50.2	49.7	99.7	الصين
83.2	440.7	240.6	حامض الفوسفوريك
81.7	393.4	216.5	الهند
-	22.6	0.0	تركيا
61.3	425.4	263.8	الاسمدة
-	234.4	34.3	الولايات المتحدة الأمريكية
-49.1	66.4	130.5	الهند
38.5	28.5	20.6	بنغلادش
-0.4	421.4	423.2	منتجات دوائية وصيدلية
-5.8	89.1	94.6	السعودية
1.2	75.9	75.0	العراق
-19.7	37.2	46.3	الجزائر
-32.4	33.4	49.4	الولايات المتحدة الأمريكية
55.1	377.0	243.1	الفوسفات
77.3	284.5	160.5	الهند
-2.2	62.2	63.6	إندونيسيا
122.8	20.5	9.2	البرازيل
89.5	193.7	102.2	الفواكه والمكسرات
128.3	63.7	27.9	السعودية
8.2	27.8	25.7	العراق
85.5	20.4	11.0	الكويت
320.0	16.8	4.0	قطر
86.1	14.7	7.9	الإمارات
-2.2	172.2	176.1	الخضروات
2.0	50.2	49.2	السعودية
-6.8	36.8	39.5	الكويت
-2.6	19.1	19.6	الإمارات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



- ارتفاع الصادرات من الاسمدة بمقدار 161.6 مليون دينار (61.3%)، لتصل إلى 425.4 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند وبنغلادش على ما نسبته 77.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.



- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 133.9 مليون دينار (55.1%)، لتصل إلى 377.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والبرازيل على ما نسبته 97.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

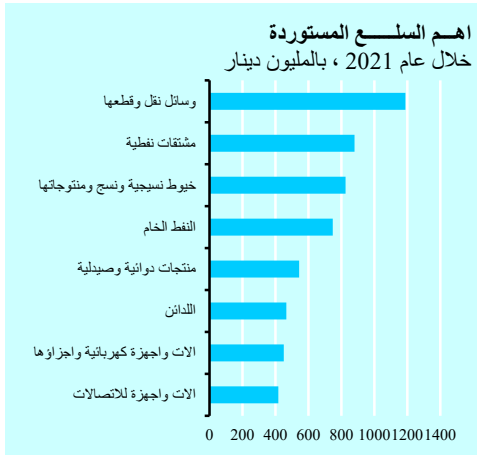
- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 132.8 مليون دينار

(34.9%)، لتصل إلى 513.1 مليون دينار. وقد استحوذت الهند ومصر وإندونيسيا والصين على ما نسبته 50.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 116.9 مليون دينار (10.1%)، لتصل إلى 1,277.6 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 85.8% من إجمالي صادرات الملابس.

- ارتفاع الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 91.5 مليون دينار (89.5%)، لتصل إلى 193.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والكويت وقطر والامارات على ما نسبته 74.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

• وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس وحمض الفوسفوريك والأسمدة و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات و"الفواكه والمكسرات" والخضروات خلال عام 2021 على ما نسبته 63.3% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 59.3% خلال عام 2020. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والامارات والكويت ومصر على ما نسبته 67.7% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2021 مقارنة مع 65.1% خلال عام 2020.



المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال عام 2021 بنسبة 25.4% لتصل إلى 15,345.1 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 10.1% خلال عام 2020.

وبالنظر إلى تطورات أهم

المستوردات خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 335.2 مليون دينار (81.4%)، لتصل إلى 747.1 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

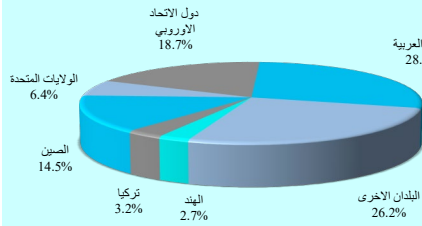
أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2020 و2021، مليون دينار

معدل النمو (%)	2021	2020	
25.4	15,345.1	12,235.4	إجمالي المستوردات
14.0	1,188.3	1,042.1	وسائط نقل وقطعها
33.9	232.2	173.4	كوريا الجنوبية
-18.5	213.7	262.3	الولايات المتحدة الأمريكية
19.4	177.5	148.6	اليابان
12.5	149.8	133.2	ألمانيا
59.4	880.6	552.6	مشتقات نفطية
34.7	528.7	392.5	السعودية
411.4	224.0	43.8	الإمارات
26.0	825.8	655.2	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
28.4	399.6	311.2	الصين
24.1	155.4	125.2	تايوان
48.6	78.9	53.1	تركيا
81.4	747.1	411.9	النفط الخام
87.4	694.2	370.5	السعودية
27.8	52.9	41.4	العراق
11.5	543.4	487.3	منتجات دوائية وصيدلانية
8.8	75.4	69.3	ألمانيا
195.9	50.6	17.1	بلجيكا
-1.8	49.7	50.6	الولايات المتحدة الأمريكية
35.6	467.1	344.4	اللحامين
53.2	255.0	166.5	السعودية
53.5	47.6	31.0	الصين
34.2	31.8	23.7	الإمارات
24.2	450.8	363.1	آلات وأجهزة كهربائية وأجزائها
36.4	176.8	129.6	الصين
77.4	31.4	17.7	تركيا
39.8	28.1	20.1	ألمانيا
2.3	418.2	408.8	آلات وأجهزة للاتصالات
-2.9	298.6	307.4	الصين
13.8	57.7	50.7	فيتنام
58.7	19.2	12.1	الهند

دائرة الإحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 328.0 مليون دينار (59.4%)، لتصل إلى 880.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات ما نسبته 85.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها" بمقدار 170.6 مليون دينار (26.0%)، لتصل إلى 825.8 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 76.8% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائط نقل وقطعها" بمقدار 146.2 مليون دينار (14.0%)، لتصل إلى 1,188.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا ما نسبته 65.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات، خلال عام 2021



- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن

بمقدار 122.7 مليون دينار (35.6%)،

لتصل إلى 467.1 مليون دينار. وقد

شكلت أسواق كل من السعودية والصين

والامارات ما نسبته 71.6% من

إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" بمقدار 87.7 مليون دينار

(24.2%)، لتصل إلى 450.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وألمانيا ما

نسبته 52.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية

ونسج ومنتجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" واللدائن و"آلات وأجهزة كهربائية

وأجزاءها" و"آلات وأجهزة للاتصالات" على ما نسبته 36.0% من إجمالي المستوردات خلال

عام 2021، مقارنة مع ما نسبته 34.9% خلال عام 2020. كما استحوذت أسواق كل من السعودية

والصين والامارات والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ومصر وتركيا خلال عام 2021 على ما

نسبته 52.5% من إجمالي المستوردات مقابل 50.8% خلال عام 2020.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الأول من عام 2021 انخفاضاً مقداره 8.9 مليون دينار (14.1%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 54.1 مليون دينار، أما خلال عام 2021، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 8.6 مليون دينار أو ما نسبته 1.4% مقارنة مع عام 2020 لتبلغ 604.3 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الأول من عام 2021 ارتفاعاً مقداره 337.2 مليون دينار (62.5%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 876.9 مليون دينار، أما خلال عام 2021 فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري بمقدار 2,105.7 مليون دينار أو ما نسبته 31.9% مقارنة مع عام 2020 ليصل إلى 8,701.3 مليون دينار.

■ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2021 بمقدار 22.8 مليون دينار أو ما نسبته 1.0% مقارنة مع عام 2020 لتصل إلى 2,412.1 مليون دينار.

■ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 188.4% لتبلغ 171.8 مليون دينار مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021.

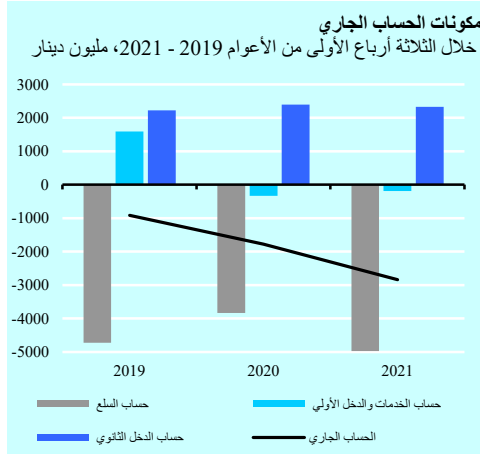
■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 129.7% لتصل إلى 50.3 مليون دينار مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,835.5 مليون دينار (12.1% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,775.5 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2020. أما



باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليلبلغ 3,482.5 مليون دينار (14.8% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع 2,496.1 مليون دينار (11.0% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2020. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

♦ ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,136.8 مليون دينار (29.6%) ليصل إلى 4,975.0 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 3,838.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

♦ تسجيل حساب الخدمات لعجز مقداره 49.8 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 275.3 مليون دينار.

♦ ارتفاع عجز حساب الدخل الأولي ليلبلغ 140.6 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 55.6 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2020، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليلبلغ 287.9 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 207.6 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 4.7 مليون دينار ليصل إلى 147.3 مليون دينار.

♦ انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 63.7 مليون دينار ليصل إلى 2,329.9 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 2,393.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 73.6 مليون دينار، ليلبلغ 647.0 مليون دينار. وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 9.9 مليون دينار، ليصل إلى 1,682.9 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 تدفقاً للداخل بمقدار 12.9 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال الفترة المقابلة من عام 2020 والذي بلغ في حينها 12.9 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 772.6 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,645.3 خلال الفترة المقابلة من عام 2020، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

- ◆ تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل بلغ 269.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 398.9 مليون دينار.
- ◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 115.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,191.5 مليون دينار.
- ◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 1,615.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,535.7 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 988.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,468.5 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2021 التزاماً نحو الخارج بلغ 34,571.6 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020 والبالغ 33,685.0 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

■ ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 720.7 مليون دينار مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2020 ليصل إلى 20,993.8 مليون دينار وقد جاء ذلك بشكل رئيس نتيجة ارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 680.9 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 36.0 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 1,607.3 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليلبلغ 55,565.4 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 384.8 مليون دينار (3.7%) لتصل الى 10,841.4 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 538.9 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 154.1 مليون دينار للبنك المركزي).
- ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 344.3 مليون دينار (1.3%)، ليبلغ 26,293.1 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم لتخصيص وحدات السحب الخاصة للأردن بمقدار 326.5 مليون دينار (197.3%) ليصل إلى 492.0 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد قروض الحكومة طويلة الاجل بمقدار 317.0 مليون دينار (5.5%) لتبلغ 6,052.8 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 119.5 مليون دينار (16.2%) ليصل إلى 856.2 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد الائتمان التجاري بمقدار 77.8 مليون دينار (12.4%) ليصل إلى 704.0 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد قروض البنوك قصيرة الأجل بمقدار 63.3 مليون دينار (15.2%) ليصل الى 480.4 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 140.9 مليون دينار (2.0%) لتبلغ 7,061.7 مليون دينار.